

(حاشية على شرح الرسالة الحسية) ، تأليف ابن خلدون

محمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ ، كتيبة من القرآن الكريم
الاجري تقديرًا ،

١٠٠٠٠٠

١٧ - ٥

٢٥

٦٥.٩

نسخة حسنة ، خطها تعلية

المنظر

قصوى
على الحسينية

٦٥٠٩

٢٠٨

٥٠٠



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٥٨ في ١٣١٥
العنوان: (حاشية على شرح الرحلة الحبيبية)
المؤلف: _____
تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري تقديراً
اسم الناسخ: _____
عدد الأوراق: ٢٥ ص _____
ملاحظات: _____

هذا هو
الاستقراء
في قوله

والنوعان تورثا الكلام حسن ليس من حيث ما ولدته
وتلكنا فانها توجب الطلب فيمكن بعد روده
فكن لا الحصول بعد الطلب غير من المقادير لا طلب
ولا مناسا بينه وبين سببونه من حصول قوة
غير منقصة الذم فان الطلب لا ينافي حصول
غير المنقوب فانه يمكن حصول الطلب من حيث
او من غير موضع يطلب منه فيجب منه ما اذا وقع
الطلب وعدم الترتيب فقد يقع في وجه العباد
من اللذة مسله

قوله ياتر وفقا لوصاف البحث عدل غير المشهور لدر اول الاستقصاء
الاستقراء ولا الشعار القيمة الى الخطاب والتعليق الى آية الترتيب في الكتاب
المستطاب ولا الشارة الى انه لا يشترط في الجملة كونه مستطابا لفظا
ولا شعرا بما عرفه بجره (مقام) المحمد وللدلالة على كونه محمدا بهذا (مقام)
الاحكام المفسر بما يعبد به كمالك تراه فانه لم تراه فانه براك ثم السويقي
يجمعا يراو به المعنى للفقول والمعنى الاصطلاح الاتيين وعلى كلا التقديرين
الكلام اما محمول على التجرد عن حصول الاسباب متوافقة لمعرفة
وصاف البحث او خلق لنا القدرة عليها فائدة التجرد ثم ذكر ما هو المحذور
من التحصيل لبراعة الاستتملال والتعصيل لاصفا المطلوب البكيل
للفقرة والاشارة الى سبب تليف على ما شيئا واما محمول على التاكيد
والتنصيص للفوائد المذكورة قوله وكلمة ما شتره دفع ما يرد على استقراء
كله بان حقه كما هي موضوعه لنداء البعيد فقط فلا يصح استعمالها
فانه كما اقرب من حمل الورد بدو وجه الدفع فلو ان قولك كلمة ثم الورد
بان كلمة يا موضوعه لنداء البعيد (بمعنى) للذهب فلا يصح استعمالها
حقه كما عا ذلك الذهب في لا يدفع بجدية كاشتراك فانه مذهب
الاحتياج الى توجية العلامة بانها وان كانت موضوعه للبعد لا اياها
في القرب لاستقصاء الدلائل نفسه واستيعابه غير مرتبة المدعو مل



مكة

طلبه كونه المعنى مما قلنا انما نعلم على الاطلاق بل اذا كان الطريق من بين واما اذا كان
واحد مما رجح فهو ليس على خلاف العاقل في حصول الفاء فنهنا قد وجدنا رجح وهو اذنية المحضوم بالتقريب
على المعنى فيكون على ما نوه الوجيه مسله

هذا هو
الاستقراء
في قوله

كلمة ان يقر الورد وبانه لم احتار بكلمة ما شتره من الاحوال الثالث ولم يختر
ما هو المحضوم بالتقريب والمقام يقتضيه وان يدفع بانه اختار لايها ما ذلك
الاقتضار وحدث الاستشراك لا يدفعه ويكفي حمل كلام العلامة على هذا
بالعامة فورا قول محال الورد ورجح الاستقصاء غير مكتملة اختيار اللفظ شتم
مع وجود غيره وحال الدفع سائلا مكتملة وبما على قانون التوضيح كما يستظهر
الاشارة الى ان الكتاب فلا يروى ما قد كان انه اراد بقوله والمقام يقتضيه
المقام يقتضيه ما هو المحضوم بالتقريب فم وان اراد انه يقتضيه القريب فم
لا يفيد لانه الاشتراك لا ينافي ارادة القرب على ان هذا التفسير وجب لو ان
المذكور من قبل تعيين الطرق وهو ليس على قانون التوجيه في الاحتياج الى وجه
العلامة ايضا قوله احتياج التوضيح لعل هذه العبارة يشتمل على
توجية العلامة كلف وعل وجهه انه الداعي بما يقول في وعامة باقربا
غير بعد وبانه هو اقرب الى حمل الورد فلا يحسن الاعتبار المذكور ايضا
مجرد الاستقصاء والمكتملة المذكورين لا يصح استعمالها الموضوع
للبعيد المكان في حقه ثقا ونقد الهم الا انه تعالى نزل بعد الدرجة والرتبة
منه البعد المكان في امور العقلية مجرد الامور المحسوسة فاستعمل
ما وضعه للبعد المكان وان نوه انما خفي المناور ثقا قلت فحقا تقدر
الاستشراك ايضا يحاج الى الكلف قلت انما اراد بالاستشراك هو

هذا هو
الاستقراء
في قوله

قوله
وعل ما قررنا كونه المراد ارادنا
وهو ان المقام يقتضيه احتياضا هو
المحضوم بالتقريب لوجوده
فانهم مسله

او تعظيم المناد

منه ولا يكون له مع غيره الموجه ايضا نفعا كما لا يخترع استعمالها والمكسنة
على دستورها وتقال كلمة الاظهرية تشير الى احتمال الاعمته فلا حاجة الى قوله وكل
لأنها الاظهرية بالنسبة الى غير الموجه فقط اذ لا اتصال له فيها اقول الامر قد سهل
اذا انصريح بعد الاشعار انفع على سبب الاتصال غير الموجهة ومنها محل نظر **قول**
واضافه الى البحث سببية ما يكون المراد بالشيء وصفه المطلق في اول المرتبة وبالمثل
ما عداها من وصفات بل والمطلق الاول سبب لكل ما لا يحل عليه من
اضافة المسبب الى السبب فهو محقق في جواز كونها ما اضاف الى السبب المسبب
ايضا ولم يبينوا المراد بالوصف والشيء ما ذاقه في ان التوضيح الواسع
سبب خارج للشيء وهو سبب دهرها وقد لا يكون له اول ولا هو له ثانيا
والظاهر انهم حملوا المراد منها على معنى واحد حال حال **قول** وهو ان كونها
سببه دهرها يكون معنى او ثانيا او اتصالا كون المراد بالوصف اعلم من قوله
او كل واحد منها ان السبب الخارج ونفاه الامر فانه السبب محقق في نفسه
دوما الطرفنة والبيان او المقام فانه في المقام على الموجهة وغير الموجهة **قول**
والبحر من معلق التوصل وحال مع مفعوله اعم الوصف او عيبه وكذا عطفه
بنفسه في الوصف **قول** والدليل والمقدمة المراد ما تقدمه منها فانما
جاء حاسما فالمراد من دليل كبره ووجهه وبخر المقدمات بخبره او ما
يتوقع عليه الدليل فالمراد بالبحر برب بالعمس وقد لا يراد به دليل بخبره

فقد روي في الدور من المفضل عندها
على كون الاضافة بمعنى وسيله
عطف ما قوله كونه الاضافة سببية
عطف على اتصال الاول الاصل السببية
نفسه على اتصال السبب والاشارة
او المقام بعينه على اتصال السبب
على الاتصال الثاني في مقام سببية
ابن الرواح السببية على الاتصال السببية
الاشارة على ذلك السبب السببية على الاتصال
موجه كانت او غير موجهة بالاشارة والاشارة
جاء في مقدمه وهو ان ذكر المقدمات
ما بخبره الدليل بخبره كبره ووجهه
جوابا بخبره الدليل بخبره كبره ووجهه
قد روي في المقام كونه على السبب
وقوله في جواب الاشارة ذكر الدليل كبره ووجهه
وقوله في المقدمات سببية ونفسه بقوله والدليل

لقد روي في الدور من المفضل عندها
على كون الاضافة بمعنى وسيله
عطف ما قوله كونه الاضافة سببية
عطف على اتصال الاول الاصل السببية
نفسه على اتصال السبب والاشارة
او المقام بعينه على اتصال السبب
على الاتصال الثاني في مقام سببية
ابن الرواح السببية على الاتصال السببية
الاشارة على ذلك السبب السببية على الاتصال
موجه كانت او غير موجهة بالاشارة والاشارة
جاء في مقدمه وهو ان ذكر المقدمات
ما بخبره الدليل بخبره كبره ووجهه
جوابا بخبره الدليل بخبره كبره ووجهه
قد روي في المقام كونه على السبب
وقوله في جواب الاشارة ذكر الدليل كبره ووجهه
وقوله في المقدمات سببية ونفسه بقوله والدليل

بكونه اقترانيا او استثنائيا او شكلا او لا او ثانيا او غير ذلك بناء على انه ورد
الدخل باعتبارها ودفعه باعتبارها **قول** والادلال الموردة بغير اراد الدلال
الموردة بغيره مقابلة قوله في نفسه المحقق اعتراف الدلال وقد لا يدرهم في كسب
اقول عليه انه يحمل على التجوز من قبله فلا سببه وتعار كحق الدلال بغيره
ما من نفسه التجوز بتحرر المدعى ولا يحتاج الى التفرع من التفسير الى تقدير الاراد
اقول كحق الدليل على عساره عمرا او بالامر من احد قول التقدير الاراد **قول** المدعى
المدكورات دليل الا انه يقال انها باعتبار الدعاء والضميمة اقول هذا اما ردا
حملت المذكورة على المدعى والدليل ومثاله كما سواها وما اذا حملت على خبرها فلا كما
لا يكون فليحمل عليها **قول** اعتراف المدعى لا وجه للمخصص به بل انما هي على المدكورات ويمكن
ان يحمل على حذف الموقوف را على الدعاء ومثاله ولا يمكن حمل الدعاء على الاعم في
الصحة والضميمة اذا المحررات انما هي المذكورة لا الدعاء والضميمة **قول** اراد الدلال
المراد هو الدلال الموردة على المدكورات والقصر على الموردة على البعض منها تفصيل
قول هو لا يظهر لفظ قد يقال في كونه اظهر لفظا خفيا لانها في الاول حقيقة ودلالة
مجاز لا انه يقال اظهرية لفظا باعتبار كونها مصدرين بصيغة الجمع ثم انه انفرادية
الاول معنى انما هو باعتبار عمومها في الكمال ما خصص المحررات بالدعاء وفيل
وبما يحتمل ان يكونا عسارا كثر الوصف الاول لانهما متعلقان في الاول والاول وانما
فبانها فقط **قول** في غير سببية في سببية الظاهر الضمن للوصف فالمراد السمين

متحاش
ثم انما اشكال هذا ضعيف لا يجاز
منه
على انه يجوز ان يكون الاضافة لامية
لاضافة مصدر الى مفعوله
مدعى كالبور وعلم غير المدعى والمقدمة
القطر انه روي كما وان خطه بالبال في دفع
المخصص من الدعاء والاعم ولا يخصص
وحاصل الرواية ان المخصص بالدعاء
لا يندفع بذلك كالاكمل فاقم مثله
عالم في من نفسه من المدعى
نفس الدلال الموردة على المدكورات
على الاول ارادها مخصصا لانها
على الاول الدلال الموردة على المدكورات
الاحقر المخصص كما هو مخصص
المراد المخصص

في الاحتياج الى استخدام يكون في قول اعدوا
 هو اقرب للمعنى

والسقيم اما القالب للعلم وغير المناسب واما الموجهة وغير الموجهة لكنه يحتاج الى استخدام
 على التفسير كما على الاتصال الاول والوصف بعد ان يرجع الى العلم في صحتك الخاص
 اتول في انه ليس في العلم خاص بل ذكر العلم وراية بعض الافراد ويجعل مجموعها
 الكل واحد من الحوادث والحقائق لا كلام فيه اصلا او المراد بالسمي والسقيم
 الصحيح والفاقد **قوله** هذا ان في قوله يا من يسرنا يدل عليه لا ياتي في قوله
 الفقرة وكما ان كونه اشارة الى قوله يا من وفقنا الى قوله سقمها او الكل واحد
 منها على حدة وسبب التلخيص بجملة عدة المعاني المؤثرة فيه وهو القدرة
 المستفادة من التوفيق والتيسير واللازمة وهي الوضائف والسمي والسقيم
 والفاقة وهي التمييز بينهما والجمع في هذه التفسيرات صلا حاصل من ضرب التلخيص في
قوله هو وجهي معقول اما بالتلف اربا لف العلم وتدينه وتاليف هذا
 وتربية على التفسير وجود سميها وسقمها وتغيير احد هما في الآخر كسب التدين
 علم الاول والتلخيص هذا كما ان السبيل لا وجد السمي والسقيم الفاضل
 ليحصل ثلثي ثلثي فيها تغييرا في الآخر وانما حصل لنا التفسير الفاضل
 شرا من بعض ما انعموا واما ان كانت في حد ذاته لا شئ في وجود السمي السقيم
 وانما يغير احد هما في الآخر وقد زعم انما هو التمييز والسمي والتيسير واما بكل واحد
 من التلخيص في السبيل فغيره وقد يقال في التمييز معرفة الوضائف في غير
 كذا والسبب في التفسير والتلخيص من انواعه وانما انما علمنا في العلم سبب العمل

اربع مقادير علمية هي العلم بالسقم
 الموجهة والاستخدام هو ان يعطى له
 معنى واحد هما في سميها والآخر واحد
 ضميريه اعداها والآخر الآخر فاصلا
 لفظه معناه اعداها الموجهة وانما
 ما هو العلم من الموجهة وغير الموجهة في
 بنفسه الاول والضمير الواجب في قوله سميها
 عن سقمها المعنى انما هو العلم من الموجهة
 وغير الموجهة

وهو الاصل في التفسير
 انما هو العلم بالادب
 انما هو العلم بالادب

من القضاة المدونة في العلم فيسقط اسمها القابل من بعد بوقوف صاحبها فيها وسرها بغيرها احتاج في سقم

وانتلف من اضافته فقال **قوله** على الوجهين بصيغة التثنية للشيخ فاحد الوجهين
 موجه بالسقم والآخر تدينه وانما موجه بالسقم هذه الكلمة فتوجه على الوجه المستطابق في له
 والمراد من التدين في الدلائل الموردة على الدلائل ان ارادها اذ انما التدين في معانيها او
 الدلائل الموردة على ان تكون معنى التدين اسم قال ولا يجوز ان يكون معنى اسم مقبول
 او المدعى اسم مقبول من الدلائل الموردة عليها الدلائل لا الدلائل الموردة على الدلائل فانهم
قوله على الدلائل اعترضه على ما لم يترك الدلائل في قوله هو ان صرح الدلائل بها على ان
 الدلائل الموردة على المقدمات بالسقم ولا في مودة على نفس الدلائل ودعا في جواب
 انضاج الدلائل الموردة على الدلائل هو الموردة على صحة الدلائل والصحة ليست من المقدمات
 لكن الكل حلال **قوله** والمرنة الثانية معقول بالاياد والمراد بها ما عدا المنة الاولى
 كما في قولهم المعقولات الثانية والتواضع كل ما في فستحل ما في المرتبة الثانية والارابعة
قوله عا بطب الرحمة اشارة الى حوا سوال وهو ان حقيقة الصلوة في العلم لا يصور
 في الموقفي والمطوف فكيف يصح طلب منه ما جاز ان الصلوة هي في الحقيقة
 هي من الرحمة فراواها باعتبار رافعية وقا بعضهم هي في حقيقة ما ومع صلوة في علم
 علم السلام وعادة لدانته لا يصلح ان يخرجه عن علم **قوله** بعضهم من شريعة
 بين الرحمة من الله تعالى والذوق في القبا و الاستغفار من الملائكة و به شريعة كلام
 انما هو من فلا شك **قوله** انما عا اشارة الى حوا سوال وهو ان حقيقة الصلوة في العلم لا يصور
 معصوم ومغفورة له فكيف يدعى بطلب الرحمة وحال الحوا انما الدعاء به علم السلام

على ان يقال ان الدلائل الموردة على الدلائل
 هي الموردة على مقدمات الدلائل وقوله
 ومقدماتها سائر وتفسير الدلائل
 ما هم منها

والاعتراف فلا يندفع به
 انما لا يبراد المقدمات اذ كان الدلائل
 ومعناها او ما لودرة والتغيير عنها به
 في تجوز منها

وهو قال انما اساءه لا في معانيهم
 مخالف لقوله علم اذ لا صليتهم في فحوا
 وكذا هو انما في كيد في القول فالك
 فلم يات شيئا ذكرنا منها

وعا بالبر يا محمد نية فبهذا الاعتبار يصح الدعاء بالبر عليه السلام وقد ايجبت بانه
رجوعه الى الصلح كما على قوله من حصل على مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات وبانه اعتبار
زيادة الدرجات لا باعتبار عفو الذنوب فانما الدرجات غير متناهية فلهذا **قوله** لانه
رحمة العالمين وقد استلزام هذا القول ان لا ينظر الى الجحيم **قوله** ما عا رة اما متعلق بالرضا
ار ما اعتبار انما متعلق بغيره نظر لا الى الرضا بل الى ما لا يلزم به غاية للرحمة ويحكم
المراد ان غايته للرحمة التي هي غاية للصلوة وقد يقال ان كون الرضا غايته للرحمة نظر الى
بابه لا ان يراد بالرضا الرضا الكمال اما متعلق به وما لرحمة على كل الساعات فالرحمة
ايضا غايته للصلوة **قوله** او عا ما تم نصف الحو كانه من العبادات وكما ان الصلوة
او عا بطور انما تم نصف هذه الصفات لا بالبر عليه السلام واعترض عليه
ما لا ادعاه كسقوط غير الواقع وهرنا كدك واحدة فقال كل من المرسلين
صح الشريعة الغراني ما ان يكون المراد بها الشريعة المطلقة فاراده محمد عليه السلام
هرنا او عا ما تم وقد يقال انما يسعمل فيها هو الواقع ايضا **قوله** او التوفيق وكما ان
عدم التفرج باسم العلم بقصد اراده بالموصولية لنكات مناسبة للقيام فاقول
ان المقصود من كل وصف لا يراد منه استئصاله الا انما يصح والتعظيم من حيث فلا
في جمعها فالاول اعطيه بالواد محل بحث فالحق ان عطفه بالوا لا يشترط ان يشترط
ان يكون في النكته الاولى ما فوزه من الموصولية والثاني انه من عدم التفرج نفسه
قوله والشعر عطف على التعظيم وهو اللفظ لفظا فكونا نكته واحدة ويجعل

في الكلام
قوله

كونه

كونا كمنه كما هو مقتضى السوق والذوق وحسبته السكس م انما كذا بان يكون التفرج
مبني على القول او يكون على الشرف لا انه ان به رعاية للسمع او ما يكون العطف
او في العطف والعطف بالواحد يكون للنية التي تعارضها كذا قول البعض كذا انما
غير متقارنين فاما احدهما كونه وصف للمكلم والثاني وصف لغيره فالاول جاز
العطف بالواحد والثاني ان لا يتم التماسهما فلما **قوله** في عبارة النسخ من البر اعم
من باعتبار صحيح النقل او باعتبار صحيح المعنى مدعاه فانه او رد ليل على مدعاه فقد
صحى او باعتبار صحيح النقل نقصه بان هذا قد لا يصح ان يكون ما لا اعتبار
الاخيرين فاما البرائة عن كونها الا بتدنا سببا لما يد كونه المولى وهذا ليس كذلك
الا انهم يعتبرون كذا الضمير **قوله** ما صح المصطفى وهو الصحيح الذي لا يقبل التفسير والتبديل
من يلقى اليوم القام وتعالى انما اعجاز فصاحة القرآن وبلاغته او أسلوب تركيبة
قوله استنكانا الاستنكار كما في اليوم **قوله** وهو اللفظ وجه الظهور الا انما في الخبرين
والسنان لا بطلان بالمراد من **قوله** وهو اللفظ وجه الظهور لظهور لما في اللفظ وفيه
وجه من المصادرة وعدم ان وجهه هو السنان لا انما هو مستعمل في ابطال السناد في
الفن وفيه انما استعمل في ابطال السناد لا يصلح وجهها لما في بصدده وانما يصلح له
استعماله في ابطال المناقصة لو حقق كالا كونه وقال بعضهم الوجه كونه لما في كونه
من غير ما قد نظر في الاستهانة لا توجب الظهور في الدلالة ثم تقتضي البر صحتها
وابن هذا انه ذاك ويقا وجه الظهور غنة استعمالها واقول كذا ان يكون وجهه هو الا

الى الكار من اذ الكايرة بها المقاصد على البدن **قول** او كذا النوع المراد بالمواعظ
 بل على الاصح ان المقاصد والقصص المعاصرة بوجهها بل على انها لا تكون من
 المقاصد والمقصود الى الكار من **قول** (على وجهه السلام) وان لم يكن هذه الاصطلاحات
 قد وردت في الاصل بل في الحديث واذا تأملنا لفظ لا سوفي على وضع ذلك اللفظ
 لذلك التخييل عند حدوثه بل يكون وضعه عند التكميل وما كان فيه من هذا الفصل او من
 لا حاجة اما في مقابلته المدعى في مقابلته الدليل وايضا ما كان به من مضمون هذه
 الاصطلاحات **قول** وهو ان المقاصد من انفسهم من انفسهم هو المقام
 لانه لا يمكن الابطال والكار به بل فيها بل في قول النظار ان المقاصد كقولهم لا
 في المقاصد كقولهم ان المقاصد لقرية لا كقولهم لا من انفسهم انفسهم وتوهم
 ان خبره لا يكون وقد ساد وجه الاستنباط المراد بالكار من ههنا هو الكار من
 والعايد من المقاصد قال ثم انما لا يتبين قول السابق بل هو لفظ وقوله هذا هو الاول
 كما الاول بالنظر الى اللفظ وانما بالنظر الى المعنى والمقام **قول** والصحيحة تصحيحا
 وانما الصبيح الموصى عطف على الصحيح وقوله المعجز الواضح خبر المبتدأ
 وهو المراد من المعجز عطف على الاول بالنظر الى الاول وانما الى انك او كلاهما
 فانظر الى كل منهما **قول** ان رتبة العلم على الاول والاعتماد على العلم به لا حكم الشريعة
 وبذلك ساد السوية من الاول ان الشريعة والسنن والاجماع والفتاوى والقواعد
 والاصول التي يبرهن بها علم الامور كما سيجري به وبذلك ساد المقاصد

ان المقاصد الاصنام
 او كقولهم المراد من المقاصد على تقدير كونها من المقاصد
 هو المقاصد المقام ذكره او وصف النبي صلى الله عليه وسلم
 من غير كونه المقاصد للصورة او بغيره
 ابدانهم وفيه جدي من بيوتهم او المقاصد
 الباب الكعبة من الاجاب والاشارة فانه عليه
 ابطال اشارة بهم على ان ابيلا عنه

من قوله

من قوله على المقاصد من الوجوب في حجة واحدة والذنب الاباحة وتخييل كقولهم لا
 ما اختص به كل من الملاءمة المحترمة من المسائل كما يقتضيه قوله فيما بعد هو ان
 الاجتهاد **قول** من عرفه فانه لا يسعنا ان نكلم من انما على المدعى المنصور
 او بصورته يحمل المذهبين **قول** وعلى كل المقربين سارة عند الاشراق المقدر صفة لفظ التوهم
 اما قوله عرفوا كما هو اللفظ ولا يكون فانه لا يمكن ان يقال ان المقاصد مضافون وعلى كل
 قوله عرفوا ان اشارة الى وصف المشايخ واما قوله وعلى من عرفوا مقاصد فانه وفيه
 ايضا ارادة الى صلوة المشايخ واما قوله عرفوا فانه خلاف اللفظ **قول** ان المقاصد
 المقام المراد اما كلفا الاربعة كما يؤيده الترجمة او الامة الاربعة فانه صفة للتوهم
 والمقاصد بالبرائة عن المعصية حيث لم يأت الدعاء بالرحمة فانه شئ يكون لهم للتقصير
 كما نقل الفاضل ووجه حلفه عن صاحب الفتاوى والصوفية وعلى كل المقربين المراد بالامة
 الاربعة والاشارة الالية اما كلفا او الامة وتفسير التعبير والدعاء اما للتفصيل او للمعاصرة
 وضمير اسموا او استندوا كالحاج الى الاستخدام عند المعاصرة فانه يصح المعاصرة
 ما على مقصود الصلة مع الاربعة وبغيرها فاما الوجه للتخصيص فقد انصرف المطلق الى الكل
 او الاو دعاء بعدم اتصاف الغير به كما مما سبق **قول** وانما فيه برائة الاستعمال لفظ
 ابر المراد من قوله عرفوا على كل المقربين برائة الاستعمال اما على انك فط او بحث
 هذه الرسالة عن التوهم واما على الاول فانه انما اشار الى التوهم كقولهم لا
 كذا كذا في قولهم لا افهام وكما هو المراد من هذه الفقرة من الكلام على كل المقربين

صفة لفظ التوهم

الكلمة

[illegible]

هذا مني لما هو المحار والما على ما هو السلف
انه باق على حقيقته كسئل ومفاد تحقيق وانما
المجاز والاسماء حتى لو حصل بعض المواد على
التحققه تنفي الاستقاراة ان كان به التحقير
اعلم من عليه ما لا علم به لادم الشبهة عدم
علاقه اخر فبقائه على حقيقته ثم
لكن كذا لم يكونا انما رسلا

بالکلیه

ما لكه مدونها كما رواه ابن كثير الوصاف حسب قواعد الكلام بوصف الامام
 فغير عنها ولا ضاماً بين كونه مصرحة وكونه حكيمة لما روي قوله لوسايل
 ايضا سفارة مصرحة ومرشحة حسب الطالبين للقبول عند باب الله بالبر
 وغيره عنهم سفارة مصرحة ثم اثبت لوسايل الملازمة لوسايل العرف
 ترشحة فقهه مبالغة لطيفة او الترشح شملها محققا لمبالغة التشبيه
 ولذا قيل الترشح المبع فظهر وجه قوله ورواه لوسايل مبالغة لطيفة وممكنة
 ان يقال شبه رسالتي بالوسايل فغير عنها بما مصرحة فقوله على وجه استعارة
 مصرحة اشارة الى هذا صدام نعم الملك المعاني لانهم وسواه سلطان
 ناهيك بحمل الوهم على الصلاح بقدر الامكان ان بعض الظلم لم يسد فلاح
 من النيران ولا تضع ما تقوه من قطع طريقه من حاله فتم اية خاتمة
 ووجه استعارة لقطعة اقول المراد بالقطعة اما السند لونه او جمل افع
 التقدير الاول شبه المعلول بالسند لونه في الرضخ المرضي كنية واثبت المعلول
 تجلية وايضا شبه ذلك بالهم بالمعلول والارام فغير عنها بما مصرحة وذكر ان في
 العلامة ترسجا اما لمصرحة او كنيئة او للتجلية او بقول شبه الدلائل والسند لونه
 بالمعلول والمعلول ان السند لونه وغيره بما مصرحة وذكر ان في الترمي
 السفار منه ترسجي وبقول شبه ايضا تقوية الرسالة للدلائل والسند لونه
 بالشفاف ثم اثبت منه اشارة فقهه سفارة بعبية واما على التقدير

جهلاء القى و جهلاء بالعلمين ان السطلي والعلل فغير عن المشبه بلفظ المشبه
 مصرحة وذكر ان في رشيخا فورا ظهر وجه قوله م وجه مستحسنة ثم قوله
 لعل العلمين براءه الاستعمال ما تضرعا او اباها ما فهو وجه قوله على الكل وقوة
 مستحسنة وفي قوله على صحة المقادير براءه الاستعمال فمثل في هذا طعم فانه
 من مطاوع الافهام وهذا من انعام الملك العلام وحسنه لو كان انعام **قوله** وجاهته
 لغايد التواند جمع فريده و هو الدررة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخط
 بالمالى لشرفها وفي اختياره الفرائد و هو الدرر او اللؤلؤ زبادة مدح للقواد
 بانها لا نظير لها فكما في فريده العصر وحيدة الدهر تفرد في الحريية للشرف كما ان
 تفرد في الطرف والصدف فانه رتب لظايبه في حبس هذا القولين **قوله**
 م اللطافة المشهور **قوله** انقول سلك القواعد ما لم ابد فغير عنها بها استعارة
 مصرحة ثم ذكر المنظومة الملائكة المسماة منه رشيخا لها وفيها استعارة بعبية
 احسان سببه و رتب القواعد بنظم الدرر في السلك ثم اسكن منه المنظومة **قوله**
 المنظومة اسم لمن في الاداء وكلية امره واهلها ذلك لمن وهدى حصل العلم
قوله غير متجذبة في العلم من نفع النور ارفع من حيث فيها هو عطف على ما سبق حذف
 العاطف كقوله انما او خير بعد خبر لهذه او كقوله النور فهو حال في حال رقيتها قبل
 منه انه لو اجنب عن الابدان لا حصل عموم النفع وهو حرم وقد عاود المصنف
 انه او جزء مقام استدراك الحار و اعطى (مقام يقتضي لاطنا) والاول

م القاصد من مقام لواء جبر نفهم الثالث وانك مقام لواء جبر نفهم الزكي فقط او غير القبي
 معط هذا لانه كما به بعد الاقتصار المقامين بالثبات لكل م **قوله** نعم
 نفعه الط نفعها كما هو المناسب للسباق والسباق لانه ذكره بناو على الرسالة
 بالمرقوم بقرنه وقسمها و ارضا كوز تد كبر الضم كخبر لم يوجد الاستعمال يذكرها
 كالمطلوع والزكوة والرسالة في هذا القبيل وكذا يجوز عدم المطابقة بين الضمير وجعه
 عند الامر من **السب** **قوله** والمراد من التسليم الاول زيادة السيف والرسالة او ترك
 قواعد الاداء بل الاول انه لفظ والمراد من سلك بالسيف السهام مستفاد مما حش
 م اقول احتمال كون المراد من سلك بالسيف السهام هو المستفاد من هذه الرسالة بالجموع
 مشبههم بالشيخاء الخاضعين بحروب استعارة مكنية واثبت السيف السهام كمنه
 وكذلك شبه جدهم ومواقفهم بالسيف السهام فغير عنها بها استعارة مصرحة واد
 يجوز تشبيه حركاتها وفعالهم وحوال طبعهم بالمقاتلة والمجادلة مكنية واسم السيف
 والسهام كمنية مما في سائر ماث والنسخ رشيخ على كل اداة تشبيه استفادهم
 بالاستعمال والنسخ فاستوفى سلك استعاره بعبية قائم فانه من التفاسير
قوله سب علمه لا انواع حيلة متعلق لا يعقل لا يعقل **قوله** سب علمه ذلك المستفاد
 بانواع اجود علم المناظر بدفع جبل خصه المنفعة الغير المشتركة فلا يعقل عليه
 بالجملة على الخطم مشبه النصف فلهذا في خطم عظم **قوله** تشبيه لما حش
 قد يقال المستفاد من كلام اصل البيان ان ذكر التشبيه واجب الاستعارة مكنية على اثر

مذهب كانه وصفتا بسم كذلك الا انه يحل الذكر في كلامهم على ما هو الا انهم لم يثبتوا
 والحكم كنه خلاف الظن وكذا الكلام في قوله والثالث تشبيه لما حقه **قوله** واليه
 والسوم كنهه الا وجهه ان شرح والتخلة اراش النسخ **قوله** وان كان مكنه
 انما الاسعانة بوجه غير البسمه وهر الاسعارة التسلية والاسعارة التبعين
 كما لا يخفى **قوله** ووجه التسميه غير خفي لعل وجا شبه في الاول ملكة الاقتداء
 للبحث والحرث في العلم والشجاعة وفي الثاني كون القاعده والسفاهة العقلية
 على الخصم في الثاني الانتظار لغرضه لخصم في المباحثة القصار وانظارا للمهابة
 عن كل منهما على الاخر **قوله** العارفين لقواعد الادب تفهم لنا طر من ان
 المناظر من حيثها في العالمين لقواعد المناظره كانه انما التكلمين ولم يندس
 والمجتمعين في العالمين سائر الكلام والهندسة والجمع واضافه القواعد الى
 بيانها او من قبل اضافة المسمى الى الاسم كقولهم سعيه كذا في القواعد المست
 بالاداء وقوله وانما كنه عطف على قواعد الادب فالقصد والعارفين بالحق في الباطل
 او بالنصب عطف على قوله لقواعد الادب لانه حاجه الى تقدير كنهها او القواعد
 بتقدير عطف ايضا كان من عرف بغير فقد عرف ربه وكان قولهم عرف
 لا الله ثم وكذا قوله الا في العارفين الا في الاول تهادم الشارة الى استعمال
 القواعد وكنه في متعلقه بالعارفين لتضمنه معنى التمييز او المنصف في تفسير
 حال القرب الماهر الحاذق وقد مر في صناعتها مهارة فالمراد بالماهرين هم الحاذقون

او من قبل صفة كنهها على ان يكون المراد
 من القواعد كنهها والاداء كنهها
 والسائل
 فانه انما يكون 2 واخلاقا في كنهها
 ووجه منه وسم الار كنهها كنهها
 الا ان يقال انما هو الاوصاف في الكلام
 منتهى

في صناعة الاداء وهم المنصفون وقوله العارفين للرجال في كلامهم ناظر
 الى انهم صنف بگرام **قوله** ينظرون بعين الوداد من قبل انظارا للمهابة
 بالبعيرة لا بالبال صرة **قوله** بين كنهها الى صيغة المبالغة اشار الى ان رجلا الار
 بالود العناد او ما يتصوره كنهها بالجهل المركب الذي لا يحل ولا يعلم الا بعلوم
 ففيه كمال تدليل وكنهها على اهل القفا وسلا مع فاهل الوداد **قوله** وسئل عن كنهها
 وحده الا الكلام المع غير نظره او تشيئا او اشار الى ان السؤال الجمع اليه كنهها او با
 الا ان يلائق بكل حداس سئل نفع اخيه وانه سئل ان سفع هذه الرسالة ثم سئل
 لانه يرد ما كابر وما اهل القفا او بتقولا استغنى او كسر او نطقا
 تحديا لثقة **قوله** ومن الدلالة الموصلة الى القفا وشره القفا المذكور في كلام
 الاشعره انه المحامد عندهم هو الاول وعند المعقولة كنهها والمشهور العكس وقال في كنهها
 كنهها في مهابه كلام الاسعارة والمعنى الشرع المراد في اغلب استعماله المشهور
 من المعنى القوي والعم **قوله** وقال ميرزا محمد في حكمة الهند الاظهر هو التوفيق
 بكنهها ما ذكرناه صان الكف مع بصلية في الاغترال اخرا المع الاول في تفسير
 بعد المعنيين مع اياه الطر في القواعد هو المعنى الشرع **قوله** قال هذا عند كنهها ما عند كل
 الحق فالهداية شر كنهها في المعنى المدلول على ما استفاد من الجود وقال جلال
 الدين او حكمة الهند كنهها في المعنى حكمة كنهها الهداية وانما كنهها كنهها
 بالبعيرة الاول او اذا عد كنهها في كنهها في كلام كنهها في كنهها في كنهها في كنهها

من السعد وسفاه السعد في فتح على الوجه المذكور مما نقله المصنف عن بعض
عرب صاكت اياه التكا مع الدلالة الموصلة الى المصطلح مطلقا والاول مع الدلالة الموصلة
اليه بغير الوصل في معنى الازدياد واو انشا للواصل كقوله تعالى احدهما امر بالمعروف والنهي
عن المنكر فقولوا له ان لم يثبت الموضع لاحد المعنيين فلذلك لم يرد في الراجح ان احدهما
من نسب كل واحد منهما الى بعض مبرهم وامر احدهما به هو المناسب للمقام او نقل اللفظ
قوله اعلم كلام كمالا طاهر هذا القول سر كونه المراد من الكلام هو الكلام الاصطلاحي
شائيا ما لو لم يرد في قول هو الملقط مما يفيد فائدة مائة مما نقله السضا
في احوال النظر في العلم كذا في نفسه بقوله ان اراد صدور مركب كلام مع اية القول به
في قصصه من صيغة السعد ورفقوله والمراد من الكلام بقوله مع من السليل فقه انما
فيه نامة الا المراد من الكلام وانما هذه العبارة حيث لم نقل في الكلام ما يكتم
الانما اذ كونه الى اية المتبادر منه ومنها هو الاصطلاح ومنه احاج الى الاستدلال
بقوله لاحد الرسالة ونقرا المدعى والذليل ان المراد من الكلام في هذا المقام
هو الكلام المنقول مائة قسم لافهم المسئلة ما الوصل الالية من هذه الرسالة
التي فيها السعد والسعد وكل ما يكون كذلك فالمراد من القول ما يصور فقط
ايكبر في كلام بعض تلك الافهم ما عساه التفسير به وانه كما هذا فان بعض
المحدثين في القول بالصدور ليعطى شمول لفظ تلك القول صكاته او المتبادر
ما بقوله في هذا المقام وانما حصر ما الفرق بين هذا وبين القولين به بقوله انما حكم في الكلام

[illegible]

المناقصة مما يملك مدكون ما قصه شخصه او عارضه مرة ثم يناقضة اخرى فهو
 قبح انك خصم بالفعل ملا حاجه الى الاول قلت اريد بانخصم كل خصم براد المناقصة
 من لا يكون كذلك مع اننا نقول الكلام الى الاول تا ما يرسلس او مدور او متكرر
 الى ما لا يكون كذلك وان اريد بخصم فلا يكون حاله لا يكون كذلك ميبنا يكون
 الكلام ما صرنا قد برعنا في المراد منها بيا الوضائيف في اول المرتبة كما سجي هذا
 فلا وجه لما قيل انه الغريب بيا احوال المباحثه فانما سبب يقتصر على الوضائيف
 بالنسبة الى من شرع في المباحثه وانصف الخصومة بالفعل **المناقصة** محار
 لغويا وهي هنا عبارة عن طلب البيان على النقل او المدعى سواء كان ادراك ذلك
 الطلب ملغيطا حقيق او مجازا والحوال انه يعلق على تلك الوضائيف المناقصة
 محار لغويا كما اطلق على منع المدة المناقصة ضعف لغوية واما لا يلفظ الاول
 مجازا والاصار كثير من المناقصة الحقيقية مجازا وكذا الكلام في النقص **الشيء**
 والمعارضة التقديرية هذا ويحمل ان يكون هذه الالفاظ ارباب في موضوعه
 المعنا فانهم فظفروا له لا وجه لما قد يقال له ليس شعور ما دارا بالحق باللفظ
 عنها **قوله** سواء كان بالسند الظاهر مطلقا في السند على ما يقول المناقصة المجازية
 مجازا ايضا وكذا اطلاق الشاهد فلا تفعل **قوله** استواءية اريد عند الخصم اد

كونها

كونها استمارة عند المدعى فقط لا يمنع خصم عن المناقصة لا السند وكذا كونها
 استمارة عند الخصم فقط اذ كونه المناقصة جد لا والرا ما وكذا الكلام في قوله
 او بدله **قوله** او بدله اريد مطلقا سواء كانت حقيق او جلية والالزام جواز المنع
 ثلاث هي في اجليته لدحوها في حكم المسن منه فلفظ هذا الكلام منه ميبنا على ما سجد
 به كلام ثلث المسعود من المدعى مطلقا سئل به المواخذة لا على ما صرح
 بعض الشراح ثم قصر السائل على خفض فظن ان دما قد يقال انه المراد هو كفيه
 لا اجملة لا يسئل بها المواخذة اصلا لا للاثا بهد ولا بدونه **قوله** لا يقول
 انظر سائل المناقصة وضعية قوله لا اسنادا والذوق قد سبق في نفس السائل ان لا يطلق
 المنقول عنه فالاول والثالث من هذه الاشياء مثال المناقصة النقل والكتاب الرابع
 المناقصة المدعى والاخير يصلح لكل منهما ولا يدرى من كونه الالفاظ المستعملة حقيقة
 مستعملة في معانيها الحقيقية ان لا يكونا منا قضاة مجازا لغويا لا في معنى كونه
 المناقصة مجازا لغويا لا الالفاظ المستعملة هناك مجازات لغوية كما مر فلا وجه لشيء
 صحتها في المثال لا يلائم **قوله** والنقص لا يلائم السند فيه ان النقص وكذا المعارضه
 غضب غير شعور فانه السند لا الاستدلال كما هو حق لمعنى ويسئل عن الالفاظ
 فاذا اسدل غضب غير شعور فقد مره الوضائيف الوجهه يسئل عما ينبغي انهم

وهو على وجه المناقصة اللادبي

الا ان يقال الكلام من غير مجوز الفصح فاما لا يقال ان الفصح حار
 عند الضرورة كاذب المصنفين لبعضهم لا انما نقول لانه ضرورة ههنا او السائل
 لا يخفى اما ان يكون متروكا في حكم المدعى والنقل او يحكم بفده واما ما كان
 من منجبه وطلب بيان الحق في النقصين التحقيقين كاشيا ثم ان نقل عنه
 (الحاشية ههنا اعلم ان هذا السمع والمعارضة المقدرة ايضا من قبيل الجازم
 لكنهم عبروا بهذين الوصفين لكما لا امتياز بينهما في الحصول كالامتنانين
 حائنين الوظيفين فانها اذا وصفها بهذين الوصفين تغايرت اذ اما وصفة
 فحصل بينهما كمال الامتنان بخلاف ما اذا لم بوصفها بهما فانه وان حصل اصل
 الامتنان الا انه لا يحصل كماله كالايجز وكذا هذا هو المراد مما قيل في حل
 هذه الحاشية من غير واعينها بهذين الوصفين ليمتاز الاول عن الثاني كمال
 الامتنان وهذا معنى صحيح فلا وجه لما يقال ان المعنى لكما لا امتياز بين
 التحقيق والجازم والمعارضة الحسنة والمجازية لا بين النقص المجازي والمعارضة
 المجازية كانه البعض لا امتياز بينهما بل في المذكور على انه يحصل كمال الامتنان
 بين التحقيق والجازم لا لوجوب التبعين بهذين الوصفين بل يحصل بالجازم ايضا
 ثم القياس ان يقال النقص الشبه بالنقص استعارة على قياس ما سبق

سأفهم كما في حاشية

الا ان يقال ان هذا هو اصطلاح او من قبيل نسبة المفهوم الا ما صدق عليه ذلك المفهوم
والالف والمفهوم ان يختصم الخصم ويعينه حتى لو لم يختصم من قبل هذا باطل
 الاستدلال فادام لم يفسد ذلك الفاد ولم يفسد وبسبب المراد ان النقص
 ان يكون ببيان استدلاله فاد والمفهوم ما معهودا كالتساؤل في المذهب مثل ولا يحرر
 لغيره بل حرره كل موضع منه فاد فاد كان **قال** كالتساؤل في المذهب مثل ولا يحرر
 راجع الى المدعى فاما النقل لا ان نقل اذا التناهي كدعوى ان نقل لا يستلزم عدم صحة
 النقل **قال** خلافا لمراد المراد من النقل هو النقل المدعى كالتساؤل في المذهب ثم المراد بانها
 خلافا لبيان ثبوته او للنقص من الحكم اساسا والمفهوم من ذلك لفظ الاساس هو الايجاز
 ولا يمكن ايجاز الحكم فاما ما في نفسه والديوانا هو من له لا يوجد **قال**
 وفي حاشية النقص السهم او للمعارضة المقدرة مع علم حال الاخر بالمقابلة
 او لكسها باعتبار كل واحد من الطرفين في الطول والاقبال في حاشية الاول في نفسه
 ثم النقص هو استعمال اللفظ في جزء معناه فمفهوم الاول ابطال الحكم بخصوص الفاد ومنه
 انما ابطاله بانها تقتضيهما حاشية مستحالة في ابطال الحكم والايدم الكرامة قوله
 خصوص الفاد واما خلافا لمراد كما سئل عنه ومرد مع الكرامة كقولنا انما كيد
 والسهم **قال** والحق خصوص الكلام ويصح الجواب اصل مقدور وهو ان النقص على الحق



او غيره **قول** بواسطة اثبات تقضيه يشعر انه يجب فيه تلك الوسيلة لكن
 الظاهر لا يجب بل يجوز بطلانها اولاً بان يقال قوله هذا او كونه واكداً باطل لانه كذا
 وكذا فيقيد **قول** انما انما هي فائدة الاحتراز عن مقام التوهم والاعتناء وكذا الكلام
 مما سلكه والما قدم لمؤخر بوجودية ما به الفرق وهو الوسيلة والملاحظة في عمل القدم
 على غيرهما انما هي التقصص وعين النقل والمدعى الاضافة بيانها **قول** به تلك
 والوسيلة فيه يشعر بوجوب عدم تلك الوسيلة لكن الظاهر يجوز فيه ايضا بطلانها
 انما يقضيها كالايجز فانما الحق انما هو بوجوب تلك الملاحظة فقط انما
 وندما في الاول **قول** والحصر ان المنع الحصة اللغوية والعقلية اذ الاصل في المظهر ان
 على اطلاق مع ان كلا منهما على الاطلاق لا يتعلق بالنقل والمدعى انما يكون لا المنع الحقيقة
 اللغوية مطابقة مع مقدمه الدليل والى الدليل والكل يقتضي الدليل وهو غير موجود
 وهذا لا يجوز فلا يتوجه ما تبعه انما المراد بالمنع الحقيقي هو المنع والعقود والعقود
 فقط كما انهم رتبوا لا التي لا يكون مثل العقول ولا العقول فقط لان النفي بقوله
 فلا لايب عنه ولا كل منهما على الاطلاق كما اخذوا غيره لا النفي بغيره لايب عنه
 العقول **قول** لا المعارضة بحصة بطل الدليل الدليل الحق المذكور وكذا المراد في اخواته
 الانية والافتقار باطل الدليل المقدر وهو لا يمكن هذا انما يتم لو ثبت امر هذه
 تقتضي دليله كونه لا يصح عند الدليل المقدر لكنه لم يثبت بعد فيقيد **قول**
 وما يجب ان يعلم ان كل واحد منهما ينقسم الى المنع والعقود والعقود بغير ارادة ما يطلق

كما سلكوا العقلية منها والنسب الاقدم



لفظ

لفظ الحقيقة او الجواز وقد عارضنا بين عموم الجشترك والافليس لهما مفهوم كما
 شمل المنع والعقود حتى معهم الهماء بعد فيه بحث لانه المتبادر من العبارة وجوب
 علم المنع وبسبب المراد ذلك لانه لا يوقف على المنع بل على الاقرب من فالتجارب
 ان يقول وما كان يعلم حينها مع الحصة اللغوية والعقلية والجواز المنع والعقود
 على ان النفي ان لم يوقف على الحقيقة العقلية الا ان يقصد بالمنع الحقيقي المنع
 الحقيقي مطلقاً سواء كان لغوياً او عقلياً كما قرناه سابقاً والمنع والعقود معاً
 او كل واحد منهما اشارة الى ان النفي والاقرب معاً كما يقال **قول** الكلمة المستقلة فيه يصدق
 على الجواز النفي ومع استعماله في الموضوع له فلا بد منه فيدحض قوله من منعه
 وانما خرج عنه الحصة لانه فلا بد منه يقول اللفظ المستقل الهماء لانه يقال ان
 تترك الحصة المقفولة واما الركبة فلا يتعلق بها غرض من هذه الرسالة **قول** في اصطلاح
 مال العلامة في المظهر الطرف متعلق بوضعت لانا المستقلة او لا معنى له عند المثال
 ونقل عنه في بعض النواحي انه يوهى البعض تعلقه بغير ما عترض به لانه لو كان
 اصطلاح كانه اول سلاسل ما ذكره الخوفاً انه لا يتعلق بشيء واحد جازاً في استخدام
 لفظاً ومعنى انتهى وقوله انه يجوز ان يكون في بعض النواحي قوله في حذو النحل وعلى
 لهذا قال اول فقوله سلاسل دار اول الوهلة واصطلاح الطرف الاول متعلق بالمطلقة
 وانما بالمقيدة كانه قوله كذا رزقوا منها فثمره رزقاً على ما قالوا فلا بد من ذلك

وقال بعض المحققين (من قول العلامة) ان لا معنى له عندنا لان معنى له عندنا لان لا معنى له
استعمال الكلمة في شيء اطلاقا وادارة ذلك الشيء منها ومن جهة اخرى لا معنى له
كون الاصطلاح معنى اللفظ اسهل من حصر ما به هذا من غير ان يكون معنى على وجه واحد
ايضا الفاعل النقصان في الاطلاق ما به معنى الفاعل في اعتبار الاصطلاح استعمالا في استعماله فما وضع له
ما يعتبر اصطلاحا في الخطاب وقال السرخسي في الاحتجاج وايضا ان كان له لا معنى لتعلقه
بمزم انتقام الترتيب بالجار الذي ذكره في هذا القيد لما تقدم تعلقه بالوضع اقول
عليه الجواب عنه ايضا بما عساه رخصه في ما لمع الكلمة المستعملة مما وصفت في حاشيتها
وصفت له صحيح ان الجار الذي ذكره عند التعلق بالوضع هذا والحال انه كوزا في معنى
واستعمال بقوله المستعمل في المتبادر من الاصطلاح هو العلم في احوال المعاملات
واللغة والنزاع العام والادعاء هو المعنى العام في كل قول **قوله** استناد الفعل الى نسبة
تامة او لا معنى له قوله او معنى له فانه نسبة لا يلزم ان يكون تامة والراد به اسم
الفاعل والمفعول والصفة المسببة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل وهذا الترتيب
لا يعمل على احوالهم مع انه حقيقة عقلية عند السكاك وعندها فانه لا يما
اراد في شيء هو افعال او معنى له ان ذلك الشيء او ذلك الشيء للفعل او معنى له
وكوزا في الرابع الى المتعد والمعطوف بعضه ببعض بما حلف هو لا احد
كما صرح به الفاعل العظام في الاطلاق ولعله يتبادر الى احد الامر ومع كونه ان حقا ان

في ربيع الحشر

في ربيع السيد

سند

ان السند الذي يذهب عنه خلاف ما صرح به في احوال الصوم حقا ان السند لا يمكن
في مقام نفيه عنه لان انما به معنى ان السند انما في مقام قصد النفي عنه وح
يكون ذلك السند وحقيقته واما كونه الشيء للفعل او معنى له فهو معنى ان **الفعل**
او معنى له كذا في الاطلاق **قوله** على الكل لما كان المتبادر مما هو له في الواقع
وح كرج قول الجاهل انت الربيع البقل فقهه بقوله عند الحكم قصره عما يتبادر منه
الى ما يشتمل ما هو له في الواقع وح كرج قول الجاهل والاعتقاد في الاعتقاد فقط
لكن يتبادر منه بعد ما هو له في الاعتقاد والحكم في الواقع فيخرج كقول المستعمل
حاشا له لا يقال كلها محضها مذهب فقيدة ثانيا بقوله في الظاهر انما يلزم من ظ
كلامه ولا يجوز ان لا يقتصر على قوله سنا والفعل او معنى له الى ما هو له في الظاهر
التميز في قول المؤنة والتكليف للتعلم القاصر الضعيف **قوله** في اصطلاح حاشا
لا يجوز ان يتعلق المستعمل ولا يمكنه اعتبار الجيب حاشا **قوله** ما وجه يصح ارجا وجه
يصح استعمال ذلك الحكم في ذلك الغير بذلك الوجه وهو العلاقة المستبينة نوعا
المحمولة عند الاستعمال وقد ضبطها حاجب التفتيح في تسعة الكون والاول
والاستعداد والمقابلية والجزئية والكلول والسببية والشرطية والشيئية
قوله كلف الرمي والبذر معا بها كحصى ط واما الجار في الاول مستعمل في النظر الى
والسكاك في المعنى والعلاقة غير خفية وقريبة كل منهما هو الاخر **قوله** كالسند في حاشا
الارادة اراد اصد رعي الموحد فلا جاز في الحقيقة اعطى الجبيرة التي صفة بفسح الحركه

ان السند

الارادة والحسن وحرمانها مجاز عن تبيين الغفران مية واحداث التصارفة بانواع
 الذم والنبات والشباب (الحققة كون الحوائج زمانه يكون حوائجه الغريزية قوية
 وحرمانها مجاز عن كمال الاعتدال والظروعة الذم يكون سببا لازما والقوة ان مية
 والارض وهو وقت الربيع فالاسناد اليه مجاز عن سببنا والعقل الاسباب
 العقل حصة هو الواجب تكا وتقدم **وله** وبسبب ان كاسم مجازا عقليا او
 كاسم مجازا لغويا مجازا في الطرف سبب هذا ايضا مجازا حكما اه انما تسمى بالحكم
 واه كالا المجاز يقع في الاضافة والانتفاع ايضا على لغة الحكم اما ظاهر او مقدر
 ولان الحكم اشرف واما سمي مجازا في الاسماء باعتبار ان المجاز في الاسماء اصل
 المجاز في الشئ اوله الشئ ما لم يجعل في الاسماء لا يكون مجازا واما سمي
 مجازا فانه ارادنا ان سمي نسبة فقط وان سمي على اعتبار ان الاسماء
 اشرف والاعم الاعلى والاسمي المجاز العقلي كالا الحكم مجازية هو العقل وهو
 لان اسناد كلمة اخر شئ حصل بقصد الحكم وهو واضح اللغة فانه ضرب
 لا يفسر خبره زبد واضح اللغة بل من قصد استا الضرب فعلا له واما الذم
 الى الواضع انه لا استا الضرب وهو كزوج مسلاوة الزمان المافيه وهو المستعمل
 والمجاز **وله** وهذا الركن العقل اربعة منافع لكن لا يقتضاه لها بالمجاز بل
 بحرية الحققة ايضا من ذلك المعاني بقوله لا اهتمام كالاها او الغرض من هذا
 البيا السمة على ان الاسناد والمجاز لا يخرج الطرف عما هو عليه وانزاله ما عسى

ان سعد بن اجماع مجازين او حصة ومجاز في ظاهرا كما ما يختلف من حق المجاز
 العقلي لانه المجاز العقلي لا يخرج عن هذه الاقسام وذلك سبب ان اجتماع المستبعد
 الغرض يتم ببيان المجاز ولا مدخل فيه للحصة بل مقوله ما عسى الاطراف باعتبار
 انها حصة لغوية او مجاز لغوية لا باعتبارها حصة او مجاز مطلقا سواء كان لغويا او
 عقليا او الغرض المذكور لا سوف مع عقلة الاطراف فقط ما يقال في الاول لم يحصر
 في الاربعة المذكورة بل تنبع الاربعة وسبب ما اعتبار عقلة الاطراف لغوية هي ان
 المص جعل الحصة والمجاز من الطرف ملاصقان يكونا عقليا في الحصة والمجاز
 العقلين عندهما فاما هو الاسناد ولا اللفظ كالا يجوز هنا ثم ان هذا الحصر سبب اذا
 كان بعض اجزاء الطرف حصة لغوية وبعضها مجاز لغويا فانه مجموع من حيث هو
 لا يوصف منهما فلا يصح الاختصاص بينهما في الاربعة وما قاله السند من انه
 يوصف بالمجاز لغويا لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرداته فالمعنى
 المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقي وحده انه بوضوح ما ذكره في بيان
 انه يوصف بالحقيقة ايضا اذ يمكن ان تغاير المعنى المجازي للمجموع مجموع المعاني المجازية
 لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى المجازي فلم يدر ان يكون حصة
 ومجاز وهو باطل بالاتفاق على انه من حيث ان يكون الوضع المعقولة من حيث الحقيقة
 والمجاز اعم من النوعين والاشخص فيه وفيه نظر لا يجوز ويكنى دفع الاسكال ما الطرف
 هو الجزء الاول من المركب للمجموع فمثل هذا ايضا يشكك الحصر بقوله سر تني بيلا وند

هذه اللفظة حين سمعها فانه لم يرك من لفظها بكونها اكسنادا مجازيا وليست اذا
 ارد بها نفسها كلف ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد به نفسه لا يوصف باللفظ المجاز
 ولانما لا يستقر ان وان قيل يوضع لنفسه صرح به في شرح الكثر في وكذا يشكل كونه
 كونه الطرف كناية **قوله** وقد يطلق المجاز اسرا كالا ومجازا اعلم ان مدح الخطيب الموصوف
 بهذا النوع في المجاز هو الكلمة وظاهر عبارة المصنف انه هو الاعراب فيقول ان مدح
 نص في مدح الخطيب ومنه يبين عليه واما قوله فما بعد وتعال له المجاز في الحرف
 والمجاز في الاعراب فعلى انطباعه عليه نظر لم يدر في ذلك وكلامه لا يخفى عن نوع
 اضطرابه لان يوجه انه اسره في الموضوعين الى المذهبين فانه يبين ان هذه النسبة
 تناسب للمذهبين كما دونه في الاثر فان ظاهر انه تسميه على ذلك المذهبين مدح
 الخطيب فذكره هنا كساح الى الوجهة المذكورة مسقطا ما يقال صريحا في الخطيب
 فانه قال في الحاشية وجه ان هذا السكاك عرف المجاز بالتعدي عن الاصل **قوله**
 منه ان قول بعض عدائنا على ما اسرار السيد في حاشية المطول المعلوم في كلامهم
 ان العربية مجازا وسببه النقصان وكذا في قوله كما كملته في استعماله في
 الحاشية مجازا وسببه هو الزيادة والمجاز السكاك عرف المجاز بالتعدي عن المعلوم
 الاصل وهذا المجاز متعدي مع موهبة الاصل واخر في التعرف في عدم المجاز في
 لقوله لانه معدود عن المجاز مسقطا عن السكاك كما عرفت بعد السكاك في
 الاصل صرح بهذا النوع لان هذا النوع قد عرف على الحكم الاصل لا المضمون الاصل وهذا

مستعمل في اهلها

طرف وما قال في الحاشية في وجه التماثل ان التعدي عن الاصل لا يكون عبارة عن اللفظ
 كما هو المصنف ومنه ظاهر المصنف غير محقق في صورة الرادة طالما يتم الاستمرار ايضا
 قوله لانه معدود عن المجاز كسفا ومنه السلف بعدونه في المجاز وليس كذلك كلف و هم
 مسقون على وجوب كون المجاز مستقلا عن غيره ما وضع له وهذا مستعمل في معناه الاصل وفيه
 نظرا ما اولا فلما لم يجز في كماله متعدي عن الاصل او موضوعه الاصل ما استعمل في معنى مثل
 فقد جاز موضوعه الاصل واستعمل في غيره واما ثانيا لما به هذا النوع من المجاز مستعمل في غير
 معناه الاصل على ما اشار اليه السيد فظاهر السلف بعدونه في المجاز والسلفين الاقام
 ارا لا في الملامح التي هي كصفة النفوس والكمية العقلية والمجاز في النفوس والمجاز العقلي
 صور على وجه علمه منها بين الاول وكل واحد من السلفين الناقية واسما منها بين الثاني وكل
 واحد من الاخرين وواحد من الثالث الرابع سورا بين الثاني والرابع ارا المصنف
 العقلية والمجاز العقلي فانه السلفين هما نفس كل هذا الوجه اتصالا متشاعا ان يكون
 واحد حصة ومجازا معا والالزام تصانف في واحد مختصا في حال واحد
 لكن هذا انما يتم اذا كان المراد من السلفين تعريفي الحصة والمجاز العقليين هو التماثل
 واما اذا المراد من السلفين ما مرنا سابقا فلا كما لا يحل **قوله** والعقلين عطف على قوله
 بين النفوس والعقلين من مقدور في النظم بقوله المعطوف على المعنى انه النسبة بين النفوس
 ما بين كل واحد من العقلين تباين كل واحد من النفوس مستلزم للاختلاف في المعنى **قوله**
 وفي الثاني والرابع بكلام الصواب في البواقي تأمل مثل **قوله** فاذا عرفت هذا فاعلم

اراد تصوير ما ذكره سابقا من الافهام المحتملة في مثل هذه المسئلة فالتام
ترك قوله فاذا قال الخصم الى قوله واستاده الى الصغر حصصه مطلقا والاكتمال ما
وكذا الطام يقول بول قوله فالمنع فاما المنع فاما قوله فالمنع فاما قوله
فيه نظر لانه استاده والمنع الى المقدمة كالحاج الى كونه مع المنع عن المقدمة واستماله
في طلب الدليل لسلامة الاستدلال وهو جائز لانه من قبل ذكر الكل واردة الجواب
ان معنى قولنا هذه المقدمة ممنوعة مطلقا بالدليل عليها والضمير عبارة عن المقدمة
ذات الجواب فيه فانه قبل هذا لا يشفي لانه الضمير عبارة عن فرد المفهوم الكلي للمقدمة
المذكورة في من من المنع فالتجديد فيه عن ذلك المفهوم الكلي قلت ما صيغة المنع عبارة
عن مفهوم كلي وهو لا معنى له من المقدمة بل المعنى هو فرد ذلك المفهوم بل انما
ويكفي الجواب ايضا بانه قول على التاكيد لانه التجدد وانما المنع عن من الرد لا معنى
طلب الدليل على مقدمة دليل اذ هو احد المعنيين الاصطلاحيين له **قوله** واستاده الى الصغر
حصصه عليه قد ناقشتم بانه الطام المنع على الدليل على مقدمة دليل انما يستدل الدليل
لا الى المقدمة كالمسألة بطلانها فاستاده بذلك المنع الى المقدمة ليس حصصه عليه وترد
بانه المنع عنها محمول على معنى الرد **قوله** واستاده الى الصغر محال عقيب فانه اذا ارادتم
والسلك او مقدمة دليل كونه المدعى عبارة عن احدهما فحازا فكلوا استاده والمنع اليه استاده
ما هو له هو حصصه عليه لا محال عقيب ويكون الاطراف محال عقيب لانها في ذلك كما قد يقال
اعظام على حذف المضاف فقدرة وادام من المدعى من دليل او من مقدمة دليل ونحوه
مع عدم الملازمة بالعلاق اسم كاسم شبهه **قوله** واذا قال هذا ثم قد ترون المدعى

المدعى او مقدمه وسلكه كما كتبه غير حقيقه والصواب ان يقول وقد المضاف الى دليل هذا او مقدمه هذا
قوله وحاز مبتدأ وقوله في الحذف خبره وجاز وقوم انكره مبتدأ عند حصول الفائدة او هو مبتدأ
مخوف وهذا محال في الحذف المحتمل معطوفه على المحال بانه فلا يجزى ما قيل من انه اما عطف
على قوله حصصه لغونه ولا معنى له واما على قوله حصصه عقلته فكل المدعى واستاده محال في الحذف
والاعراب وهو ماسد ملا للحاج الى الجواب ما قد يقال من انه عطف على قوله حصصه لغونه واستاده الى المنع
محال ولا معنى له **قوله** ترتيب بعض المحققين في مثل هذه المسئلة لا كما نرى في بعض المحققين بل المنقول
منع مما قيل انظر الى الروايات ببعض المحققين هو ان لا يحق في تفسيره الحاشية السقيمة في قول المنع ولا معنى
النفق والمدعى الى محال ما المنقول واداه بقوله والمدعى ولا معنى له فكل المدعى هو المدعى المحقق
بنينا على صرف قول المدعى الى محال الى المدعى فقط فلا مرد عليه الترتيب وقد يقال في جواب
ما حقه في المشرع الا ان كل على احتمال اخر غير ذلك المحققين في الجواب ما قد يقال في ذلك
المنقول بغيره ما صحت ان الكلام الذي حصل منقول هو قول القائل قال فلان كذا
فكله ان يكون هذا المدعى ما سأل في حقه بنينا على محال محال في قول المدعى الاما انما محال عقيب الحذف
او المنقول والافاس من المنقول محال عقيب او قد يقال في جوابه عليه الشريف **قوله**
اصلا ما كيد للعلوم مستفاد من قول انكره في سياق النفي حيث لا قطع فيه او يجوز ان لا يخطئ
اولا ثم قد يابكره حتى يكون معنى لا معنى مؤاخذة عدم معنى مواجزة واحدة ما لا معنى له
في شرح المعاصد المكرة (س) وانما تقوم وتعلق بالفصل مثل ما حاز في جوابه لا بالنفي مثل
وهو الا في غير ما لا يحسن العاقل من هذا قد يقال من وجهه بانه ما كيد للعلوم المستفاد من مثل

لکھنؤ

لا يأتى كون انقضاء اطلاق الصواب لكنه غير مناسب في مقام المناظره ويمكن ان يحمل المواخذة
على السابغة وكلها اذ على الابهال واما المنقول المفرد والتقدير والاثبات فانها لا تنقل
للتأيد **وهذا** اثره الا في قوله اصلا بقوله يعني لا ما قصه تجارته او حقيقة الى
معناه هذا التقدير على تقديره والماصل الى المواخذة وعلى الساب ان يذكر هذا اليك فوق
الاستثنا ولا يمكنه للتأخير اصلا لان قال اخره لفصل ما اوصاه بما قبله لا قوله
ويستغنى بكونه في هذا قال اخره للاثبات الا انه ذلك الاستثنا وانزاله عن المواخذة
فما انه اذا علم بالمنقول وانزاله عن موطنه وفيه لا دخل لعدم المواخذة والاستثنا لانهما
لا يصح ان يكونا شئ من اصله او قول يحمل ان يكونا وجه الاستثنا من امساج الاستثنا
مع قوله لانه محكم لا الترام فيه بنسبة حتى يصح ان يكونا استثناء منه **قوله** واما اذا تعلق
احدهما وجه ثبات وهو تعلق كل واحد منهما بما قياس ما في عند قوله واما ما
معلقا ولعله لم يتعرف له له سهو له اخذ به الا وجهين المذكورين **قوله** او جرحه عطف
على الدليل انما او جرحه الدليل فعلى الاول الضم للدليل وعلى الثاني الجرح الدليل فالتعريف
التقدير المنقول جرحه الدليل كما في قوله انما هو المنقول جرحه
الدليل وفي بعض النسخ او جرحه منه الدليل او جرحه فعله من الاستثناء **قوله** او جرحه اما
عطف على انهم ادعى الدليل كما في الثاني على الاول المنقول جرحه الدليل وعلى الثاني المنقول جرحه
جرحه الدليل واما ما كان ينبغي ان يقسم الواحد من **قوله** والثالث نقل عنه ان في كون
المنقول على الدليل وجرحه منه وجرحه استثناء فالتعريف انما لا يشترط المواخذة الى المنقول

عن دليل او جز منه او جز منه في حث انه منقول وعل عنه في الكاشية الا ان المراد هو
النقل والمدع والمنقول وهذا وان كان بعيدا لفظا الا انه اقيده معني ثم العوض في هذا
السا هو ان يكون غير دخل مقدور محله مثل قد يكون المنقول مقدمه او دليل على
المواحدة وكذا المدعى والمنقول قد يكونان مقدمين وليس فيهما جعصة فليكن ما في الجبهة
معتبره في التثنية وحال اجواب ام المنقول من حله منقول لا سلب بل هو اخذ
واما في جبهة اخرى فتخرج اليه مواضع مناسبة لتلك الجبهة وهكذا المدعى والنقل **قول**
ان المعارضة المقدمية قد هما ههنا لهما في الاتفاق بالخيرية بخلاف المنقضى
الشبه **قول** وفيه تعلق بطل المقصود في المعارضة هو من قبل تعلق **المتضام**
في الاخر باء جعل الاخر متفقا له الاسم ثم شئ ذلك الاسم وقصد لهما جميعا
في المشي الاتفاق في المعنى بل يلفظ الاتفاق في اللفظ ثم انه غلب المنقضى في المعارضة
الاسم لكونه اخص من كونه **قول** في التفسير لا يخفى انه يلزم استثناء جواز النقص
ايضا قد يقال انه في حكم المشي في الاستثناء العقلي وفيه انه لا فرق بينه وبين المشي
بالفعل في حكم العقل بالاستثناء فيلزم التحكيم **قول** اشياءها الاولى بيانها اما باقية
الدليل او التبيين ليعم التبيهات ظاهرا **قول** ان النقل والمدعى اما تفسير
هو العلم للمسبق والملاق واما تعيين للفاعل المتروك وهو المسبب لسياق
اركان صحته ما اشرنا **قول** واما بخبرها مدعى لا وجه لنقص الخبر بالنقل
في صورة النقل فانه يجوز محرر المنقول ايضا عند كل من الوضائف الثلاث كما اذا نقل
عن ابي حنيفة دخول الاعمال الصالحة في الايمان ومنع البطل من النقل او نقص

لذهبه او عارضا فكم انما هو عنده بخرر المنقول والمدعى في كمال الايمان وبذلك
ان يقول محرر النقل اعم من محرر نفسه ومحرر المنقول وكذا يقول ايضا انه داخل في
النقل **قول** لو وجد الشرط حاليه ولا تحتاج الى اجراء لتقديم ما يغني قال الرافعي في
الشرط انه لا يكون لاشكال في الشرط جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي يقدم جوابه هو
اذا وجد كانه لو **قول** يعصم لم اره المشهور عند الجمهور ولا سوجه ما يقال به يجوز ابطال
المسائل كذا العلم ايضا **قول** تدبر نقل عنه انه اثره الوجه في التفسير هو الا لا زام استثناء
وهو التفسير وهو عدم دخوله في المناظرة فانها من المدافعة في الحاشية بدم كل منها كلام
الاخر وعدم وجود الهمم ههنا فلو سلم انه يستدعي كونه تفسير ليدل ايضا تفصيل لعدم
صدق التعريف عنه ايضا الا ان يفرق بين التفسيرين وصدق التعريف في الغرض من الدليل اما المدعى
بمحصل ما طريق كان فوجد الهمم واما كاشفنا واما لنقل والمدعى فانرض منها نفسها
ملو غير لغات الغرض ملزم الاتمام ومحال كتمان كونه التبررات رة الا انه تفسيرها لو كان
مينا في الغرض لا يكون من المقصود كاشف رانه **الخاصة** **قول** يعصم وضايف هذا لمنع
ارضا في المفصل والمراد بهذا لمنع هو المنع المجاز المنقول المذكور كما نقل عنه ههنا
فكن لا وجه للعدول عن المقصود الا انه يكون اثر رة الا انه كما يطلق على هذه الوضائف المتماثلة
في الغرض اعم انه لا وجه للمقصود يعصم وطائف المعصم لسمه والمعارضه المقدمية ايضا
في ما هو صاحب المعصم **قول** وسنده عطف على هذا لمنع او يعصم وضايف سنده
فانه ايضا سيعلم (تأري) صايف مسند منع المقدمه موجه او غير موجه لانه لا اوطالبه

المدعى كاشف في جوابه
المعصم المحصن
عن شئ منه

تأري على ابي جبار
سواء لم يمدح لانه
فقد انقضى لم يحل كاشف
عدم جواز ابطال السند
كذا اعم عند الحاج

والجمل المفاعيل العطوف على قوله فالوسطى المذكورة (حواس قوله فاما كنت
ما قلنا او مدعيا كاستخفاف التقدير احصل السمع التام بين مطالبته الدليل

والنوم السليم هو النوم على عطف
عنه قوله فان كنت راضيا وتبها
الترتيب من الادعاء والافعال
بالله عز وجل

و عند غيرهما بهر آنکه دولت عايب محذوف است، كما في شرطها او معطوفا عليه بطلان كليهما
الدليل في سم ص كرم و السم في شهر و المعاصرة في مقدمه و وظيفتها مع ايام المسالك في الترتيب
النوم لها ايضا اما للحمل على المقابلة او لا وظيفتها لم يرد و كما نقل عنه و واهيه ايراد
ان وظيفتها لم يرد في اصل الاصل و لا اجمالا فهو طالف و واهيه ايراد انه لم يرد
فلا مستل

عصلا فوطيفه المنع ايضا لم يرد في فصل الكا سبه به قوله وتفصيل وطائف
عائنه لاوم الكا، وبهالتمك وطيقتها لانه كما يمكنه ان يقول ايضا لم يقرض لها لانه
انما سبها، كذا في طرافه مخصوصا بطله ليدل ووطيفه وانما المنع في مقابله
السفر والدر كثر الوعود خلاف النقصين في ههنا وبعده لم يرد في السوط لعدم
علق كوا حده بمسؤول صلا الا اذا نقله مع ان المسالك يعم له ايضا فكله، كحل
الاحاطة بمسالكه او على الرعايه لمناسبة اجزاء **قوله** اذا السعول باليد المسالك
ان يقول بعده او ما لقيه ويعلم ان المناظر كما تجوز في الدلائل كحرف في التيهات
ايضا ويمكن ان يقال ان التقى باليد لانه الاصل وكثير الوعود وسامع السعول لا المناظر
كسر النفع خلاف التيهات او لانه مال الاء المناظر لا كحرف في التيهات هذا ولكنه يعمم البحث
باعتبار التعليق باليد والمسالك او حذف المعطوف لانه الكل خلاف النطق فانه كتابه

یہ ہے

كتاب المنكحة فدره الكل ما يؤخذ من كل ما ذكره الاكتفاء ثم ابراهم المنوع العلة المناقضة والنقص
 والمعارض في التبريات ما عاين سبيل الحار كما يسد عظمها التعارض او عاين سبيل الخصفة
 والمعارض المذكورة تعارض المنوع المعنى بالانها ما لا يجد ثبوتها ولا يدفع بدلها
 ولا تغفل **قوله** ابراهمة الدبريات انه قوله الدبريات على الكفاية ولم يشترط فيه التقدير
 فنزل الدبريات كما قدر الصحة قوله على صحة النقل هذا من التغيير البارود والمثل مع
 البيان بوجه اخر ثم اعلم على الحدف قوله مما سبق ما بان انه لا يدل على صحتهما **قوله** انما
 ما قيل الحدف الاصل والتقدير انما در اقامته كما يفصح عنه تقديره السابق فخر الائمة
 فاصل الضمة **الاستنوار** مثله يقول تمثيله لا للدبريات المصريح به او الاستغفار له او
 وفي الاول كتاب الامامة **قوله** كذا كتاب مثل الدبريات رتبة المصاحف
 والتقدير كدبريل احضار كنت بار كالدبريات رتبة احضار الكتاب وقد يقال ان تمثيل
 المشير وانما مثل المشير اولالانه لا يتصور ان رتبة من حيث هو رتبة رتبة عالم
 المشير واعتباره ههنا كذلك وفيه ايا المشير انصاف من حيث هو مشير لا يتصور بدو
 ملائم السوف وانما قوله واعتباره ههنا كذلك من وتقال انه تمثيل ثلاث المنقضة
 انما رتبة قول عمل ان يكون تمثيل الاستغفار لا لدبريات رتبة لان هذا كذا
 واستدالة المدعى من مقال **قوله** المدعى وكان له لم يقدّر الصواب ههنا احواله على المقلدة
 اولاه اقامة الدبريات ان يكون على المدعى لا على صحة خلاف النقل **قوله** اما على نفسها

عالم الدوله اسماء السون بل قول
 السون اسماء السون لانه
 يقال هذا غير مفيد الا بالسون
 الكتاب لا احضاره وقوله هذا السون
 لوم لا احضاره عا والمخوور
 من احضاره الدليل الى الاحضار
 محمول على اسماء السون
 على اسماء السون

اعترض عليه بان الصواب ان يقول ما عليها بالسقاط النفس اذ هو واقعة لا خصال التجوز والمقام
عام على التجوز اقول المقام العام على التجوز انما هو مقام اجزاء هذه الوضعية على النقل
والدخول والنفس هي انما هي واقعة لتوهم التجوز في مقام بيان هذه الوضعية في كلام
المصنف وسهوا بغيره **قوله** المناقضة مجازا عطف اما اصطلاح في الوصف المخصوصة المعينة
ههنا او المعنى المناقضة التي يتجوز فيها مجازا عطفيا او جذبيا **قوله** دليلها الى مقدمة
ودليلها كما يدل عليه قوله بشرط بعض مقدمة وهذا على رار من لم يجوز منع الدليل
وهو محتار ان كان سكا واما على حوزة فتحران يكون معهما ما اعتبارا لارجاع النفس
الدليل **قوله** لا ارادة ارادة منع مقدمة الدليل من منع النقل والمدعى **قوله** او التقدير
ان يتقدر مقدمة الدليل كان نقول صغر دليل النقل والمدعى ممنوع **قوله** لا غير المناقضة
المراد من المناقضة ههنا هو المناقضة مجازا عطفيا او جذبيا كاث رابيه (الحاشية وقوله
م المعنى مطلقا ارسوا كالمعنى تفصيلا حقيقة او مجازيا او نقضا اجماليا بشبهها
او حقيقيا فقط ما قبل ثمانية المناقضة مجازا لغويا او حقيقيا عقلية وم المعنى مطلقا
والمعارضة مطلقا كالمعنى **قوله** في نظر وجوب وجهها في الحاشية ههنا على وجهين الاول
ان المحصر المسفاد من قوله لا غير مجازا توجه المعارضة الحقيقية فافها بطل المدعى المدلل
عنها اجمالا وهو الوجوب ان هذا النظم من مذهب المحققين من ان المعارضة بطل الدليل
واذا ان المحصر مجازا توجه النفس والمعارضة مجازا لغويا او عطفيا او جذبيا والوجوب
ان النظم والمعارضة المجازين غير محقق في محاوراتهم **قوله** هو الدليل اقول ان محله بطل

رلى قوله اذ استقلت ولا و قد لنا خيرة الى ههنا وقوله ان الدليل اشارة الى ان النفس استخدام
فانه راجع الى دليلها باعتبار انفسية حكم ان النفس انما يكون للنفس والما هيته لا الافراد
واما المراد بقوله دليلها فانها هو الغرض لا المعنوية والصحة كالا **قوله** عن النفس راجع الى
الاقتوال سائر المركب ففقدت اشارة الى ان النفس هي كسبية مجزئة الدليل وكذا الكلام في نفس
فما مل ولا تفصل **قوله** او لا اراد لم يكن بالاستخدام لذاته بل كان بالاستخدام بالغير كانه قيام
المات او بلا استخدام اصلا كما في الاستعارة والتبديل **قوله** وقيل اقول يستند من قوله الاخر
بالقول الاول اما القول الملقوط فيكون ترفعا للدليل الملقوط واما القول المعقول فيكون ترفعا
للدليل المعقول وكجزان يكون انما منها فيكون ترفعا لهما كما لا بد بالقول الاخر هو المعقول لا غير كما هو
الشهور او لا يجب تلفظ الدليل وانعزم عليه ما يلفظ الدليل بالاستخدام المدلول فلا يصح ان يكون
هذا ترفعا للدليل الملقوط واجيب انه سلم انه بواسطه ان الملقوط يستند بعقل المعقول بالنسبة الى
العلم ما يوضع اقول هذا من ان كلف لا يكون الاستخدام بالذات الا انما المراد بالاستخدام بالذات ان
لا يكون بواسطه اجنبية لانه لا يكون هناك واسطه اصلا وايضا لا يتم هذا الكلام اذ المراد بالاستخدام
هو الاستخدام في الواقع لا في العلم وان كان كما دامته وارا والا يخرج عنه ما عدا البينة الانساج كما يشتهر به
(الحاشية والوجوب بان المراد باستخدام الاقوال في العلم استخدام فقط او مع انضمام امر اخر كلف
ومضاهي ما في القول الملقوط وان استخدم العلم بالقول المعقول كانه لا يندرج منه بحسب قول اخر لان المعقول
لاستخدام التحقيق وكما ان يكون المراد باستخدام القول الملقوط قول اخر استخدام مدلوله فيكون وصف
اللفظ بالاستخدام وصف بجال معناه على ان محله المشهورة وكذا ان ترفعا بالقول الاخر ايضا



سبب في حاشية المطالع الاضاح وان كان الفكر والنظر فعل صاوير في النفس لا يحصل الا بالحواس ولا شك انما اذا اردنا تحصيل محمول في نفسه

فقلت انفس منه وحركت في العقول انما تجد مبادير هذا المطلوب ثم حركت على المبادير وما برح في حوض ثم تستقل منها الى المطلوب فبذلك انتقالا في عدم الانتقال

ان ترتب المبادير حسب التحقيق انما في الفصل

درست من العقول والحواس والاشغال هو

في الانتقال من اوجه تتوصل من المعلوم الى المجهول

على اختيارها في الفكر وانما ترتب المبادير

م لا يوسط لتركيبها من اوجه تتوصل من المجهول

في الفكر هو ذلك لترتيب الحاصل من الاشغال

حصول المجهول من مبادير بدور عليه وجودا

لها وانما الانتقال فيهما خارج عن الفكر

انما لازم له اول ما يدور من مبادير الاول

يديره في مبادير الاول مع فائده انما هو

طلان لفظ الفكر لا يجست ثم قال في نفسه

وراد في النظر في المجهول وهو الفكر هو العقل

الذكور في النظر هو اصطلاح العقول والواقع

في ضمن ذلك الانتقال

في انفسه انما تطبيق في دليل على وجوبية التعرف الاصول وتصوره ان التعرف الاصول فيحتاج

في تطبيق نفع الوطاف ما يدل على او بعضه انما تكلف وكل ما كان ثابته كذا فهو مرجح في التعرف

الاصول مرجح ما قلت انما احتياج الاصول في التطبيق الى التكلف لا يقتضيه المرجوحية في نفسه

ادام الاصول في التعرف حصول الاطلاع على الماهية والامتيار للأفراد وهو حاصل في الاصول

بما لا شك في مرجوحية ليست بالنظر في نفسه بل بالنسبة الى ما هو المتق من ذكره حينها وهو تسهيل

بما انما هو صانف كان نقل عنه حينها فالا حجاج الى التكلف في التسهيل ووجه الاحتياج الى التكلف

اي الوضائف المسلفة بالدليل بعضا كمن المقدمة او كلها كالتقص من الدليل في نفسه عند مخوره

تسند انما في الدليل والدليل على الاصول يتم المعرف فيحتاج في التطبيق الى التكلف والتأويل

انما في قوله فعل هذا بغير ان يكون كل شيء في الاصول فليكن

ادام الاصول في التعرف بعضه انما هو صانف في الاصول فليكن

في نفسه كذا في

وانما يقال ان على الوطاف ما يدل على اعتبار التركيب في قوله في ساقه وكذا في قوله في

يستخرج وانما انما في الاشغال بما به الامتيار في نفسها في قوله في حرج عنه ما عد البراهين بنات بنات

الامتيار في الزوم هو ابيد في ما توجه عليه الزوم ابيد انما محقق فما عد البراهين بنات بنات بنات بنات

الشكل الاول مخرج ما عد الامتيار البينة الانتاج برهانية وغير برهانية لا ما عد البرهانية

في الحاشية كذا في الاول ان هذا من اشغال انما هو في الاستدلال في القول الاخر الاستدلال على الاخر

ما عد الامتيار البينة فقط في الحكم خروج ما عد البراهين بنات بنات بنات بنات بنات بنات بنات بنات بنات

ولا فلا بد عليه ما يقال انما لا نسلم انما هو في الاستدلال في القول الاخر الاستدلال على الاخر

متفقون فيقول الدليل على الصناعة الخمس وايضا ان المنطقيين زواوا قيدا اخر وهو تقدير

المقدمة في الاستدلال في الشكل انما هو في ذلك التقدير وهو ما درجها في الامتيار في العلم في شموله

في الصناعة كذا في اخرها انما هو في الصناعة ولا بد من درجها ما اورد في البين في حاشية في المختصر

كلا لا يجوز ان يكون برهانية ان

في انفسه انما تطبيق في دليل على وجوبية التعرف الاصول وتصوره ان التعرف الاصول فيحتاج

في تطبيق نفع الوطاف ما يدل على او بعضه انما تكلف وكل ما كان ثابته كذا فهو مرجح في التعرف

الاصول مرجح ما قلت انما احتياج الاصول في التطبيق الى التكلف لا يقتضيه المرجوحية في نفسه

ادام الاصول في التعرف حصول الاطلاع على الماهية والامتيار للأفراد وهو حاصل في الاصول

بما لا شك في مرجوحية ليست بالنظر في نفسه بل بالنسبة الى ما هو المتق من ذكره حينها وهو تسهيل

بما انما هو صانف كان نقل عنه حينها فالا حجاج الى التكلف في التسهيل ووجه الاحتياج الى التكلف

اي الوضائف المسلفة بالدليل بعضا كمن المقدمة او كلها كالتقص من الدليل في نفسه عند مخوره

تسند انما في الدليل والدليل على الاصول يتم المعرف فيحتاج في التطبيق الى التكلف والتأويل

انما في قوله فعل هذا بغير ان يكون كل شيء في الاصول فليكن

ادام الاصول في التعرف بعضه انما هو صانف في الاصول فليكن

في نفسه كذا في

في حاشية

في حاشية في الاستدلال في القول الاخر الاستدلال على الاخر
فانما هو في ذلك التقدير وهو ما درجها في الامتيار في العلم في شموله
ولا اللازم كذا في المختصر
لا يتشبه حينها في الاصول
انما هو في ذلك التقدير وهو ما درجها في الامتيار في العلم في شموله
لا لا الاستدلال في القول الاخر الاستدلال على الاخر
لا لا الاستدلال في القول الاخر الاستدلال على الاخر
بغير من ذلك